الأمم المتحدة

A/HRC/18/48

الجمعية العامة

Distr.: General
29 August 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة عشرة

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، شمس الباري*

موجز

لقد جاءت أزمة إنسانية أخرى الآن لتضيف فصلاً مأساوياً جديداً إلى رواية لم تنته بعد عنوانها الحرمان من حقوق الإنسان في الصومال على مدى العقدين الماضيين. ذلك أن الجفاف المدمِّر الذي لا يبقي ولا يذر والذي يعصف الآن بالقرن الأفريقي إلى جانب الصراع الدائر هناك ورفض المساعدة الإنسانية أدّيا إلى ظهور المجاعة في منطقتين اثنتين في جنوب ووسط الصومال. وقد أوقع الجفاف فعلاً، خلال زيارة الخبير المستقل السادسة إلى الصومال، خسائر فادحة أدت إلى نفوق المواشي وتلف الاحتياطيات الغذائية. ويمكن مشاهدة أثر الجفاف في أكمل صوره على السكان الصوماليين الذين اضطر عدد كبير منهم إلى النزوح عن ديارهم طلباً للغذاء والنجدة. وقد تم توثيق الوفيات التي نجمت عن سوء التغذية في صفوف الوافدين الجدد إلى مخيمات اللاجئين في كينيا والقادمين إلى مقديشو. وسبق أن حذّرت الأمم المتحدة بأن المجاعة ستنتشر، ما لم تتخذ تدابير عاجلة، إلى جنوب الصومال برمّته في غضون الشهرين القادمين. ولا ينبغي السماح بحدوث هذا الأمر لأنه سيصبح وصمة عار أخرى تلطّخ جبين الإنسانية.

* قدم التقرير بعد نهاية الموعد المحدد لتضمينه آخر التطورات.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإلى جانب الجفاف والمجاعة فإن الصراعات المسلحة بين الثوار الإسلاميين وبين الحكومة الاتحادية المؤقتة تدعمها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ما زالت توقع الخسائر في أرواح السكان المدنيين وتلحق الإصابات بهم. وتعود تلك الخسائر أساساً إلى القصف العشوائي وإطلاق النار دون تمييز في المناطق الحضرية والهجمات الانتحارية والهجمات التي تستخدم فيها المتفجرات المرتجلة من قبل جماعة الشباب المتمرّدة.

وقد أدى الهجوم الذي حدث في الآونة الأخيرة إلى إحراز قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية المؤقتة مكاسب على الأرض. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١١، أعلنت جماعة الشباب عن انسحابها من المواقع التي سيطرت عليها في مقديشو مدة حوالي العامين. ورغم أن الشباب كانوا يخضعون لضغط عسكري في مقديشو بفعل العمليات التي اضطلعت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية المؤقتة لبعض الوقت فإن انسحابهم المفاجئ كان مباغتاً.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٥	٤
ثانياً –	الجفاف والمجاعة والوضع الإنساني	٦-١٦	٥
ثالثاً –	التطورات في المجال السياسي	١٧-٢١	٧
رابعاً –	المكاسب والتطورات العسكرية في المجال الأمني	٢٢-٢٧	٨
خامساً –	التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في جنوب ووسط الصومال	٢٨-٤١	١٠
	ألف– حماية المدنيين	٢٨-٣١	١٠
	باء – حماية الأطفال	٣٢-٣٣	١١
	جيم– سيادة القانون	٣٤	١٢
	دال – حرية التعبير والرأي	٣٥-٣٨	١٢
	هاء – حقوق المرأة	٣٩-٤١	١٣
سادساً –	الاستعراض الدوري الشامل للصومال	٤٢-٤٤	١٤
سابعاً –	حالة حقوق الإنسان في أرض الصومال	٤٥-٥١	١٤
ثامناً –	حالة حقوق الإنسان في أرض البُنط	٥٢-٦٢	١٦
تاسعاً –	حالة حقوق الإنسان في مناطق سول وساناغ وكاين	٦٣-٦٥	١٩
عاشراً –	الوضع في ولاية غولمودوغ	٦٦	١٩
حادي عشر –	الوضع في الصومال	٦٧-٨١	٢٠
ثاني عشر –	التوصيات	٨٢-١١٩	٢٤
	ألف– الحكومة الاتحادية الانتقالية	٨٢-١٠٣	٢٤
	باء – أرض الصومال	١٠٤-١٠٧	٢٧
	جيم– أرض البنط	١٠٨-١١٠	٢٨
	دال – الأمم المتحدة والمجتمع الدولي	١١١-١١٩	٢٨

أولاً- مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٨ الذي قرّر فيه المجلس جملة أمور من بينها تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال لمدة سنة واحدة وطلب إليه أن يقدم تقريراً إلى المجلس في دورته الثامنة عشرة. ويغطي هذا التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١.

٢- واضطلع الخبير المستقل بزيارتيه الميدانيتين السادسة والسابعة إلى الصومال وبلدان الجوار في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ شباط/فبراير، والفترة من ٣ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، على التوالي. وزار، في المرحلة الأولى، جيبوتي للمشاركة في الدورة التوجيهية التي نظمت لفائدة المندوبين الصوماليين الذين شاركوا في إعداد الاستعراض الدوري الشامل الخاص بالصومال، الذي حُدِّد موعد تقديمه في أيار/مايو ٢٠١١. ثم زار كينيا ومنها قام بزيارة قصيرة إلى مقديشو (منطقة المطار فقط) ومنها سافر إلى أرض الصومال وأرض البنط ومنطقة غولمودوغ. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، زار الخبير المستقل مقديشو مرة أخرى وفي هذه المرة غادر منطقة المطار ليزور المسؤولين الحكوميين في فيلا صوماليا. كما زار مخيمات اللاجئين في داداب في كينيا، والتي تؤوي أكبر عدد من اللاجئين الصوماليين في العالم مما يجعلها أكبر حشد للاجئين في العالم.

٣- وكان من أكثر الانطباعات التي رسخت في ذهن الخبير المستقل و لم تغادره بعد تلكما الزيارتين الآثار المدمرة للجفاف الذي ضرب بكلكله على الصومال والمنطقة منذ أواخر عام ٢٠١٠. وفي حين لوحظت الآثار الضارة المترتبة على الجفاف، في شباط/فبراير، أكثر ما لوحظت على الماشية التي نفقت منها أعداد كبيرة، فإن تلك الآثار أصبحت واضحة، بعد ستة شهور، على البشر الذين نزحت أعداد كبيرة منهم عن ديارهم واضطروا إلى اللجوء إلى مناطق أخرى في البلد أو في بلدان الجوار. وقد تفاقمت أوضاع الجفاف، لدى إعداد التقرير، وساءت إلى حد كبير لتصبح حالة من المجاعة امتدت بالفعل إلى منطقتين اثنتين من الصومال وحذرت الأمم المتحدة من أن المجاعة ستنتشر إلى كل المناطق الثماني الواقعة في جنوب الصومال في غضون شهرين ما لم تتخذ إجراءات حاسمة فوراً.

٤- ويود الخبير المستقل أن يسجّل عظيم امتنانه لجميع موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الذين ساعدوه أثناء زيارتيه إلى الصومال. ومما أثار إعجابه تفانيهم وجدّهم في عملهم في أصعب الظروف لتلبية احتياجات الشعب الصومالي. وهم يستحقون اعتراف المجتمع الدولي الحارّ لما بذلوه كما يستحقون ثناءه.

٥- وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى المناقشات التي أجراها الخبير المستقل مع الناس أثناء رحلتيه السادسة والسابعة اللتين قام بهما إلى الصومال والمنطقة التي تجاورها. ومن بين هؤلاء نائب رئيس أرض البنط ورئيس الوزراء الجديد للصومال وعدة وزراء في الحكومة

وكبار المسؤولين في جميع الأماكن التي زارها، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والوجهاء وأفراد المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، تم الاطلاع على عدد كبير من التقارير وما إلى ذلك من الوثائق التي أعدتها وكالات تابعة للأمم المتحدة وأخرى غيرها. وقد تم جمع معظم المعلومات المتعلقة بالتطور الذي حدث في ميدان حقوق الإنسان وميدان العمل الإنساني، بما في ذلك التطورات المتعلقة بالوضع الإنساني والأمني من تقارير الأمم المتحدة. وقد بذل جهد لإعطاء صورة شاملة للتطورات الهامة التي طرأت في الصومال حتى توضع حالة حقوق الإنسان في سياقها الصحيح تيسيراً على القراء.

ثانياً - الجفاف والمجاعة والوضع الإنساني

٦- إذا كانت حالة الأمن الغذائي في القرن الأفريقي قد شهدت، في عام ٢٠١٠، بعض التحسن بفضل تعاقب فصلين اتّسما بهطول كميات جيدة من الأمطار وبمحاصيل فوق المتوسط، فإن انحباس المطر في أواخر عام ٢٠١٠ وفي عام ٢٠١١ أدّى إلى زيادة سريعة وخطيرة في معدل التعرض للمخاطر وانعدام الأمن الغذائي.

٧- وقد أثرت الخسائر المسجلة والمتمثلة في نفوق المواشي وانخفاض دخول الرّعاة ورداءة المحاصيل وارتفاع أسعار الأغذية في المناطق الرعوية والزراعية في الصومال تأثيراً خطيراً في فرص حصول الأسر على الطعام. وفي حزيران/يونيه، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك حوالي ٣ ملايين شخص يواجهون في الصومال انعدام الأمن الغذائي أي ما يقارب ثلث مجموع السكان. وفي تموز/يوليه، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدلات سوء التغذية الحاد تجاوزت ٢٠ في المائة في كامل جنوب الصومال وبلغت ٣٨ في المائة في مناطق باي وباكول وغيدو.

٨- وممّا زاد من سوء الآثار المدمِّرة للجفاف استمرار الصراع المسلح وانعدام الأمن وقلّة النمو البالغة سواء من حيث البنى التحتية أو رفض جماعة الشباب أن تقدم المساعدة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها. ونتيجة لذلك، أعلنت الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١١ عن وجود المجاعة في منطقة باكول ومناطق شبيلي المنخفضة في الصومال.

٩- وقد ازدادت معدلات النزوح بسبب الجفاف والصراعات من جنوب الصومال وتدفقات اللاجئين نحو إثيوبيا وكينيا بشكل مطّرد طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام ٢٠١١، أشارت التقديرات إلى أن هناك حوالي ٠٠٠ ١٥ صومالي في الشهر، في المتوسط، ممن يفرون من بلدهم ويصلون إلى كينيا وإثيوبيا. وأعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ٠٠٠ ٥٤ لاجئ قد فرّوا، في حزيران/يونيه ٢٠١١ وحده، إلى كينيا وإثيوبيا من الصومال مما يمثل ثلاثة أمثال عدد الناس الذين فرّوا في أيار/مايو.

١٠- وإذا كان الصراع حقيقة واقعة من حقائق الحياة بالنسبة إلى معظم الصوماليين لسنوات عديدة، فإن الجفاف هو الذي دفعهم إلى شفا الانهيار النفسي. ذلك أن النساء والأطفال من الذين لم يعودوا يملكون شيئاً البتة يقطعون مسافات مشياً على الأقدام طوال أيام للوصول إلى المخيمات في كينيا وإثيوبيا. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من أولئك الذين يفرون من الصومال هم من النساء والأطفال. ويتخلّف الرجال والصبيان وراء هؤلاء لحراسة ما تبقى من ممتلكاتهم أو أنهم يُمنعون من الفرار من قِبَل جماعة الشباب إذا لم يتم تجنيدهم من قِبَلها لخوض الجهاد. وما زال معدل وفيات الصوماليين المشردين في ازدياد حيث إن الكثير منهم يعزمون على الرحيل في آخر لحظة بدافع القنوط عندما ينفذ مخزونهم من الطعام مما يجعلهم يبدأون رحلتهم بدون أي موارد.

١١- وفي تموز/يوليه، سمحت جماعة الشباب بعمليات أطراف فاعلة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية في الأراضي التي تسيطر عليها غير أنها واصلت الحظر الذي تفرضه على وكالات مثل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدّة من المنظمات غير الحكومية الدولية. وسبق أن قام مجلس الأمن، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، بتحديد جماعة الشباب لتوقيع العقوبات عليها لعرقلتها المعونة الإنسانية، والواقع أن هناك مصادر موثوقة أفادت بأن جماعة الشباب قد ابتزّت الكيانات الإنسانية التي تعمل في المناطق التي تسيطر عليها وغصبتها أموالها. وبالنظر إلى هذه السوابق وادِّعاء المتحدث باسم الشباب بأن الأوضاع الطارئة الإنسانية هي "دعاية ظالمة لا أساس لها من الصحة كلية وبنسبة ١٠٠ في المائة" تقوم بها الأمم المتحدة لأغراض سياسية، فإن الخبير المستقل يشعر بالقلق حيال المدى الحقيقي للانفتاح الذي أعلنت عنه جماعة الشباب.

١٢- والاكتظاظ المشاهد في مواقع استقبال اللاجئين مثل مدينة داداب شديد للغاية مما يؤدي إلى عدم حصول اللاجئين على المساعدة التي يحتاجونها. والوضع نفسه يشاهد في مقديشو التي تفيد التقارير بأنه يصلها يومياً ١ ٠٠٠ شخص من النازحين. كما تفيد التقارير بحدوث طفرة في العنف الجنسي الممارس ضد النساء.

١٣- وتفيد التقارير بأن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية منها والوطنية تعمل على الاستجابة للأزمة. غير أن الأمم المتحدة اعترفت في تقاريرها بأن المعونة الإنسانية التي تُوسّع في تقديمها ولا سيما في مقديشو لا تكاد تفي باحتياجات الأعداد الكبيرة المتدفقة من المشردين داخلياً. وفي حين ضاعف مجتمع المساعدة الإنسانية الجهود التي يبذلها لتلبية احتياجات الناس العاجلة في جميع المناطق المتأثرة فإن هناك مخاوف حقيقية من ألاّ تمتلك البرامج من العناصر ما يمكّنها من المداومة على تقديم المعونة بعد مدة قصيرة بسبب الافتقار إلى التمويل.

١٤- وقد تضاعفت الجهود الدولية الرامية إلى التعاطي مع حالة الجفاف لأن الصومال ليس هو الوحيد الذي يعاني أعتى أزمة غذائية في العالم اليوم وإنما يعاني منها كذلك كامل منطقة القرن الأفريقي، ذلك أن هناك أكثر من ١٠ ملايين شخص في المناطق التي يعصف بها الجفاف في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال وأوغندا ممّن يؤثر فيهم القحط بشكل وخيم وليس هناك أي احتمال في أن تتحسن الأوضاع حتى عام ٢٠١٢.

١٥- وعلاوة على ذلك، فإن التمويل المقدم لأغراض إنسانية للصومال يتأثر سلباً بالتشريعات التي تُسنّ لمحاربة الإرهاب في بعض البلدان المانحة والتي تعتبر أن أي شكل من أشكال المساعدة الذي يصل إلى أي منظمة كانت حُدِّدت على أن لها علاقات تربطها "بالإرهاب" هو جريمة يعاقب عليها بالسجن. ونتيجة لذلك، تفادت الدول المانحة تمويل الأنشطة الإنسانية التي قد تؤدي إلى تسرّب المعونة إلى جماعة الشباب. وفي الصومال، ومنذ مطلع عام ٢٠٠٨، انكبت الأمم المتحدة على مفاوضات مع مختلف البلدان المانحة التي تسعى إلى إعفائها من الملاحقة في حالة تقديم المساعدة الغذائية وغير الغذائية الرامية إلى إنقاذ الحياة ولكن دون جدوى. وسلّط الخبير المستقل الأضواء على ضرورة توفير الأموال الكافية لاستدامة الجهود الإنسانية وضمان استجابة ملائمة.

١٦- وقد استرعى الخبير المستقل انتباه المجتمع الدولي، في أعقاب زيارتيه الأخيرتين إلى المنطقة، عن طريق إصداره بلاغين صحفيين (أحدهما في آذار/مارس ٢٠١١، والآخر في تموز/يوليه) إلى آثار الجفاف الرهيبة في الصومال. وقد وقّع السيد أوليفييه دي شوتر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مع الخبير المستقل على البيان الثاني. وقد حذّرا من أن الوضع قد يتردّى ما لم تتخذ تدابير فورية في هذا الصدد. ومما أثار حزن الخبير المستقل أنه اكتشف أن الاستجابة الدولية كانت أبعد من أن تكون مرضية رغم التحذيرات الواضحة التي أطلقها جميع المعنيين بالأمر.

ثالثاً - التطورات في المجال السياسي

١٧- في عام ٢٠١١ اتخذت المواجهة السياسية بين رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية وبين رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي منحى خطيراً. فقد هدّدت بوضع حد للتقدم السياسي المحرز مؤدية إلى جمود الموقف وإنهاء الفترة الانتقالية. وقد استمر رئيس البرلمان في الإصرار على أن تعقد الانتخابات لاختيار الرئيس ورئيس البرلمان ونواب رئيس البرلمان قبل انتهاء الفترة الانتقالية أي في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١١، في حين كان الرئيس يرغب في تأجيل الانتخابات لمدة عام متذرِّعاً بالهواجس الأمنية وضرورة الاضطلاع بالمهام المؤقتة الرئيسية. وقد بلغت المجابهة ذروتها في عدة مناسبات منها في يوم ٩ أيار/مايو عندما مُنع أعضاء البرلمان الصومالي من مغادرة مقديشو لحضور حلقة عمل لمناقشة طرائق تنظيم الانتخابات ويوم ٩

تموز/يوليه عندما تم تبادل إطلاق النار في فيلاّ صوماليا بين حراس الرئيس وحراس رئيس البرلمان.

١٨- وقد أعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه حيال الجمود السياسي الذي ران على المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والتقت مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال في كمبالا في حزيران/يونيه ٢٠١١. وحث المشاركون القيادة الصومالية على التوصل إلى توافق في الآراء وإنجاز المهام المؤقتة الحاسمة الأهمية ولا سيما عملية وضع الدستور عن طريق وضع أسس عملية تشاورية تحظى بالمصداقية وتكون غير إقصائية.

١٩- وأدت الجهود الحثيثة التي بذلها الزعماء الإقليميون والأمم المتحدة إلى إبرام اتفاق كمبالا الذي وُقِّع في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١. ونص الاتفاق على إرجاء الانتخابات لمدة ١٢ شهراً اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١١، واستقالة رئيس الوزراء في غضون ٣٠ يوماً وتعيين البرلمان لرئيس وزراء جديد وحكومة جديدة والموافقة عليهما، وتعهّد الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي الانتقالي بأن يعملا معاً مع المجتمع الدولي على وضع خارطة طريق تحتوي على معالم وجداول زمنية وآليات للامتثال من أجل تنفيذ المهام ذات الأولوية. وقد أفيد أن المؤسسات الاتحادية الانتقالية تنكب، بدعم من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، على وضع خارطة الطريق المذكورة التي يتوقع اعتمادها قبل نهاية آب/أغسطس ٢٠١١. ومن العناصر المحورية في خارطة الطريق تحسّن الوضع الأمني وإحراز تقدم فيما يتعلق باعتماد الدستور.

٢٠- وفي أعقاب الإعلان عن الاتفاق نُظمت مظاهرات في مقديشو ضدّ الرئيس ورئيس البرلمان والجهات التي يسّرت إبرام الاتفاق بما فيها الممثل الخاص للأمين العام للصومال واستمرت تلك المظاهرات يومين لقي خلالهما ثلاثة متظاهرين حتفهم على الأقل.

٢١- وفي فترة لاحقة، وافق البرلمان، في ٢٨ حزيران/يونيه وبأغلبية ساحقة، على اختيار عبد الولي محمد علي رئيساً جديداً للوزراء. كما أن تعيينه حظي بقبول معظم الأطراف الفاعلة الرئيسية. ووافق البرلمان على حكومة جديدة في ٢٣ تموز/يوليه بغالبية ٣٩٧ صوتاً. وتتألف الحكومة التي تضم ١٨ عضواً من جميع المعيّنين الجدد اختيروا على أساس الصيغة ٤-٥ للتمثيل وهي تضم ممثلين عن فصيل أهل السنة والجماعة.

رابعاً - المكاسب والتطورات العسكرية في المجال الأمني

٢٢- حافظت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو على المكاسب الهامة التي حققتها في مطلع عام ٢٠١١ ووسعت من دائرة المناطق التي تسيطر عليها لتشمل سوق البقارة في أيار/مايو. وتسيطر القوات في الوقت الحاضر على ثماني دوائر في مقديشو. وأدى ذلك إلى تحسّن هام في الوضع الأمني.

٢٣- ويبد أن جماعة الشباب قد أُضعفت نتيجة للشائعات التي راجت ومفادها تواطؤ كبار القادة على قتل أحد كبار القادة وممثل للقاعدة على أحد الحواجز في مقديشو في ٨ حزيران/يونيه. ويبدو أنها أضعفت أكثر للخسائر التي تكبّدها بفقدان كبار مسؤوليها والغارات التي نفذتها طائرات بدون طيار بالقرب من كسمايو في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ويشير استمرار الجماعة في التجنيد وفرض الضرائب إلى أن قدراتها قد تضاءلت بسبب القتال على عدة جبهات. وتشير الهجمات العشائرية من حيث لآخر على جماعة الشباب إلى تنامي المعارضة لها.

٢٤- وبناء على ذلك، زادت جماعة الشباب من استخدام تكتيكات الحرب اللاّتناسقية ضد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك الهجمات الانتحارية ضد أحد المواقع العسكرية في ٣٠ أيار/مايو، والميناء في ٩ حزيران/يونيه واغتيال وزير الداخلية والأمن الوطني عبد الشكور شيخ حسن في ١٠ حزيران/يونيه على يد ابنة أخته.

٢٥- ومنذ توقيع اتفاق جيبوتي، في عام ٢٠٠٨، قدم المجتمع الدولي المساعدة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل تطوير مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة. وتواصل لجنة الأمن المشتركة والأفرقة العاملة المنبثقة عنها تعزيز هياكل التنسيق الأمني داخل مكتب الرئيس ورئيس الوزراء.

٢٦- وقد بلغ تعداد القوات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية حوالي ٠٠٠ ١٠ رجل في حين بلغ عدد شرطتها ٠٠٠ ٧ رجل غير أن هناك مخاوف من أن تظل المؤسسات الاتحادية الانتقالية دون كبير دعم في بعض المجالات الأمنية الرئيسية، كما أن هناك حاجة إلى توفير المزيد من الأموال حتى يكون الأمن الأساسي أحد الأولويات. وفي الوقت ذاته، يُعدّ الافتقار إلى هياكل القيادة والمراقبة الفعلية وضعف الانضباط في صفوف قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية من الشواغل الخطيرة مما أدى إلى تجدّد العنف بين الحين والآخر.

٢٧- ومن الاتجاهات ذات الدلالة في المجالين العسكري والسياسي والتي برزت على مدى الشهور الماضية هروب مقاتلي جماعة الشباب. وقد تم استيعاب بعض الهاربين في إطار المجتمعات المحلية في حين سلّم آخرون أنفسهم ويبلغ عددهم ١٣٠ فرداً إلى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وهم محتجزون في الوقت الحاضر في المرافق التابعة للسلطات الأمنية الوطنية. وقد شجع الخبير المستقل، في إطار محادثاته مع رئيس الوزراء، الحكومة الاتحادية الانتقالية على أن تضع، بدعم من الأمم المتحدة، الأحكام التشريعية والسياسية اللازمة للتعاطي مع هؤلاء الأشخاص وغيرهم ممن يشابهونهم.

خامساً – التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في جنوب ووسط الصومال

ألف – حماية المدنيين

٢٨- تظل حماية المدنيين الشغل الشاغل في مقديشو ومناطق أخرى في الجنوب حيث كان الاقتتال على أشدّه. وفي منتصف شباط/فبراير بدأت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية هجوماً كبيراً لتوسيع نطاق سيطرة الحكومة على مقديشو وفتحت جبهة جديدة على طول الحدود مع إثيوبيا وكينيا مما أدى إلى تشريد المزيد من الناس. وفي شباط/فبراير وحده، أدى الاقتتال إلى تشريد ٠٠٠ ٢٤ شخص في طول البلاد وعرضها ٠٠٠ ٦ منهم في نواحي مقديشو.

٢٩- وفي مقديشو، أدت الزيادة في معدلات الاقتتال إلى زيادة في عدد الخسائر في صفوف المدنيين كما يشير إلى ذلك الارتفاع في عدد القتلى في صفوف الأطفال دون الخامسة من العمر في مقديشو في الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١١. وأعلنت منظمة الصحة العالمية أنه تم، في أيار/مايو، قبول ٥٩٠ ١ شخصاً يعانون من إصابات بسبب استخدام أسلحة، في المستشفيات الرئيسية الثلاثة في مقديشو يكاد نصفهم يكون من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة. وقد كان معظمهم يعانون من إصابات بسبب انفجارات. وتُعدّ العمليات العسكرية التي نفذت في مناطق جدّ مأهولة بالسكان وعدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين، والهجمات المتعمدة العشوائية بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية التي تقوم بها جماعة الشباب، مسؤولة عن وقوع عدد هام من الضحايا المدنيين وحدوث عدد كبير من الإصابات. ويعرب الخبير المستقل عن بالغ قلقه حيال الأثر المترتب على القيام بهجوم عسكري في مقديشو في هذا الوقت الذي يشهد أزمة ونزوح السكان.

٣٠- وقد اتخذت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعض التدابير الوقائية للحد من الخسائر المدنية في الأرواح مثل سياسة عدم إطلاق النار بشكل غير مباشر وتحديد المناطق التي يحظر فيها إطلاق النار رغم أن الحاجة لا تزال ماسة إلى المعدات المتخصصة وما إلى ذلك من التدابير. وقد تلقى بعض موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تدريباً على القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين في كانون الأول/ديسمبر ومن المزمع توفير المزيد من التدريب. كما أجرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تحقيقات بشأن حادثين منفصلين أطلقت قواتها خلالهما النار بلا مبالاة على المارة. ونتيجة لذلك، يمضي ثلاثة جنود عقوبة حبس في أوغندا. ويشجّع الخبير المستقل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على تعزيز التعاون القائم بينهما بشأن مسائل حماية المدنيين ويوصي بتعزيز فعالية الفريق العامل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حتى يكون بمثابة آلية للتنسيق في هذا المجال الرئيسي.

٣١- وأدت أمور مثل سوء قيادة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وسوء المراقبة المفروضة عليها واندماج الجنود بشكل فضفاض مع الميليشيات والانتساب إلى العشيرة إلى وقوع سلسلة من الأحداث أدت إلى وقوع عنف لم ينجم مباشرة عن الصراع. ففي ٣٠ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، أدت المناوشات بين شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية وإحدى وحدات الأمن الخاصة التابعة للحكومة قرب مستشفى بنادير إلى مصرع ما لا يقل عن ١٦ شخصاً وإصابة ٥٦ شخصاً آخر بجروح. وقد أعلنت الحكومة عن أسفها للحادث وألقت القبض على خمسة أشخاص. وأفادت التقارير بأن أربعة أشخاص لقوا مصرعهم في ١٤ تموز/يوليه في تبادل لإطلاق النار في فيلا صوماليا بين حراس الرئيس وحراس رئيس البرلمان. كما أفادت تقارير باستخدام القوات الحكومية العنف ضد المدنيين والتحرش بهم. وفي ١٩ تموز/يوليه، قتل أحد الطلاب برصاص الجنود الحكوميين في حين وابيري بعد أن قاوم من كان يريد سرقة حاسوبه. ومن ناحية أخرى، لا يزال فصيل الشباب يقترف انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني وقوانين حقوق الإنسان بما في ذلك تنفيذ الحكم بالإعدام بعد محاكمات صورية في المدنيين الذين تربطهم علاقات مع الحكومة، وإيقاف الناس واحتجازهم بصورة غير قانونية وارتكاب أفعال ترقى إلى مستوى التعذيب وما إلى ذلك من ممارسات لا إنسانية ووحشية ومهينة مثل الجلد وبتر الأعضاء والرجم.

باء - حماية الأطفال

٣٢- لا يزال تجنيد واستخدام الأطفال على نطاق واسع ومنهجي في الصراع المسلّح الدائر في الصومال يُعدّ من المسائل التي تثير بالغ القلق. فلا يزال فصيل الشباب يتبع سياسة تجنيد الأطفال بنشاط. ففي أيار/مايو وحزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن الفصيل عمد إلى تجنيد ما يزيد على ١٨٠ طفلاً في منطقة جوبا السفلى وهناك أيضاً وثائق تفيد بتجنيد الأطفال بشكل منهجي في منطقتي باي وباكول. ويجري استهداف المدارس بشكل مطّرد لتجنيد الأطفال منها. وقد أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية مجدداً عن سياستها المتمثلة في عدم تجنيد الأطفال للعمل في القوات الوطنية الصومالية. غير أنه ليس هناك وجود لأي آلية فعالة لمنع التجنيد كما اتضح ذلك من خلال التعرف في معسكر بيهانغا للتدريب العسكري في أوغندا على ٤٦ من المجندين دون السن القانونية. وفي نيسان/أبريل تمت إعادة هؤلاء القصّر إلى ديارهم في مقديشو غير أنه لم يتم سوى إعادة ستة منهم إلى الحياة المدنية بدعم من الأمم المتحدة. ولا يعرف تحديداً مكان وجود الأربعين المتبقين وهناك تقارير تفيد بأنهم ما زالوا موجودين في معسكر الجزيرة التابع للحكومة. ويحث الخبير المستقل الحكومة الجديدة على تعيين مسؤول للاتصال يعنى بمسائل حقوق الإنسان والأطفال والصراع المسلح على أساس المثال الإيجابي الذي ضربته حكومة فرماجو وهو يتطلّع إلى إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بوضع واعتماد خطة عمل، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٦١٢(٢٠٠٥).

٣٣- وأشار مراقبو الأمم المتحدة إلى وقوع ٤٦٣ حالة انتهاك جسيمة ضد أطفال في أيار/مايو وحزيران/يونيه تم فيها، أساساً، تجنيد أطفال وقتل وإصابة أطفال إصابات جسدية في مقديشو. كما يتم، في كثير من الأحيان، استخدام الأطفال الجنود على الجبهة.

جيم - سيادة القانون

٣٤- لا يزال الضعف الذي يعتور الهياكل التي صُمِّمت لإقامة العدل، بما في ذلك إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان، أو قرب تلك الهياكل من الانهيار من الأمور التي تعوق إحراز التقدم صوب إقامة آليات رسمية لسيادة القانون. وبالنظر إلى هذا الوضع تمت إقامة طائفة من آليات حكم الشريعة الإسلامية القائمة على العرف أو مبادئ الدين والتي لا تتبع الحكومة من أجل تقديم خدمات قضائية وقانونية للسكان. وفي الوقت الحاضر، ينمّ إيواء الجهاز القضائي في مقديشو من بضعة مبانٍ لا غير وبضعة محاكم وليس له من الموظفين إلا القليل وهم في حاجة إلى زيادة التطوير المهني. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول برنامج تدريبي قضائي لمدة سنوات. وقد كان الهدف من البرنامج الذي استغرق ستة أشهر تدريب القضاة والمدّعين وموظفي الدعم في مجال القضاء.

دال - حرية التعبير والرأي

٣٥- لم تشهد الفترة التي شملها التقرير مصرع أي صحفي، غير أن الصحفيين ما انفكوا يعانون من الإصابات في سياق الصراع المسلّح الدائر كما أنهم يتعرضون للاعتقال التعسفي أو غير القانوني وللتهديدات وما إلى ذلك من أشكال الترويع. وقد أفادت التقارير بأن حركة الشباب لا تزال تفرض حدوداً تعسفية وغير قانونية على حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حجب إشارات الراديو وحظر الاستماع إلى بعض المحطات الإذاعية والأخبار. وقد تمت معاقبة من لا يطيع تلك الأوامر سواء من بين موظفي الإذاعات أو الأفراد الذين ضبطوا وهم يستمعون إلى المحطات المحظورة.

٣٦- وأفادت التقارير كذلك بحدوث حالات تدخّلت فيها الحكومة الاتحادية الانتقالية في حرية الرأي والتعبير. ومن الحالات الملحوظة في هذا الصدد اعتقال واحتجاز موظفين اثنين من العاملين في إذاعة شابيل طيلة ثلاثة أيام في مقديشو وأطلق سراحها دون توجيه أي تهمة لها. وفي آذار/مارس ٢٠١١، تم إغلاق إذاعة كولمبيي من قبل وكالة الأمن الوطني لمدة ٤٨ ساعة ثم سمحت لها السلطات باستئناف البث. وفي حزيران/يونيه، اقتحمت القوات الحكومية إذاعة جوبا عنوة وأوقفت عملها وهي محطة محلية لموجات الإف إم في مقديشو لمدة بضع ساعات.

٣٧- وأفاد الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين الخبير المستقل بأن أربعة رجال مسلحين داهموا وسرقوا مكاتبه في ٢٢ أيار/مايو، وادّعى أن القوات الحكومية لم تقدم أي حماية لموظفي ومكاتب الاتحاد. ولم يتمكن الخبير المستقل من التحقق من هذه المزاعم.

٣٨- ويأمل الخبير المستقل أن تعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية عن كثب مع وسائط الإعلام في سياق الفترة الانتقالية وعملية وضع الدستور وهو يتوقع أيضاً من وسائط الإعلام أن تعمل بمهنية مع الحرص على احترام الأخلاقيات والمبادئ التي تحكم حرية التعبير والرأي في هذه الفترة الحرجة من تاريخ بلدها.

هاء - حقوق المرأة

٣٩- يُعد العنف المترلي والعنف الجنسي وما إلى ذلك من الممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بعضاً من أكثر انتهاكات حقوق النساء شيوعاً التي يُبلَّغ عنها في جميع مناطق الصومال.

٤٠- وهناك عدد من الانتهاكات الأخرى التي تظل محجوبة عن الأنظار كما أنه يتم التغاضي عن التمييز المُمارَس في جميع جوانب الحياة. ولتدهور البنى التحتية وخدمات الرعاية الصحية أثر أُسّي على صحة المرأة وبالتالي فإن وفيات ومراضة الأمومة في الصومال هي من بين الأعلى في العالم. كما أن مستويات تعليم المرأة، حتى على المستوى الابتدائي، هي من أدنى المستويات، والمرأة تتعرض للتمييز في سوق العمل وتتحمل عبئاً أكبر من الفقر الذي ينبغي تقييم أثره بدقة عندما يُعلَم أن النساء الصوماليات هن اللائي يقمن مقام أرباب الأُسر بالنسبة إلى ما يقرب من ٧٠ في المائة من تلك الأُسر.

٤١- ويظل وصول المرأة إلى العدالة والمساواة أمام القانون من التحديات المطروحة كما هو الحال بالنسبة إلى حالات العنف الجنسي التي يتولى تسويتها زعماء القبائل الذين يتجاهلون آراء وإرادة الضحية بما في ذلك حالات الزواج القسري بين الضحية والمعتدي. وخلال الاستعراض الدوري الشامل، ركّزت عدة وفود على الحاجة الماسة إلى تحسين أوضاع النساء والأطفال فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد التزم وفد الحكومة الاتحادية الانتقالية باستئصال ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية كما أُوصي بتجريم هذه الممارسة وبتنظيم حملات لإذكاء الوعي في هذا الصدد. ومن التوصيات الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة ما يخص الحاجة الماسة إلى التصدي للعنف الممارَس على المرأة ودمج المرأة في الحياة السياسية والمسيرة السلمية.

سادساً - الاستعراض الدوري الشامل للصومال

٤٢- في أيار/مايو ٢٠١١، استعرض مجلس حقوق الإنسان تقرير الصومال عن حالة حقوق الإنسان في البلد[١]. وقد مثّلت الصومال في دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل ثلاث وزيرات إحداهن من ارض البنط. وقد استرعى ذلك اهتماماً كبيراً داخل المجلس، نظراً إلى أن تلك الدورة كانت هي الاستعراض الأول للصومال وبداية التعاطي مع آلية استعراض حقوق الإنسان خلال عقدين من الزمن.

٤٣- وقد أعربت أعداد كبيرة من الوفود المشارِكة في الاستعراض عن تقديرها بشكل عام للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية لتقديم تقريرها، واعترفت بالأوضاع الخاصة السائدة في الصومال. وتم تسليط الأضواء على الروابط القائمة بين الأوضاع السياسية وأوضاع حقوق الإنسان، ودُعيت الحكومة إلى الاستمرار في المسيرة السلمية وتوسيع نطاق علاقاتها فيما يخص التواصل مع جميع العشائر في الصومال.

٤٤- وتم تحديد أوضاع المرأة والطفل، والقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والعنف الممارَس ضد المرأة، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، وتجنيد الأطفال، وأوضاع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن قلّة التمتع بالعناصر الجوهرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل التعليم والصحة، كمجالات تستدعي اتخاذ إجراءات بشأنها. أما التوصيات الأخرى فقد تعلقت باعتماد الصكوك الدولية والتصديق عليها، ووضع اللمسات الأخيرة على الدستور وذلك بإدراج أحكام قوية تخص حقوق الإنسان، وإلغاء عقوبة الإعدام وتطوير المؤسسات اللازمة، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وتقوية السلطة القضائية وغيرها من السلطات.

سابعاً - حالة حقوق الإنسان في أرض الصومال

٤٥- في أواخر شهر شباط/فبراير ٢٠١١، زار الخبير المستقل أرض الصومال وعقد اجتماعات مفيدة مع وزراء الحكومة وكبار المسؤولين. كما عقد اجتماعات مع مسؤولي الأمم المتحدة وتلقى، في فترة لاحقة، معلومات أرسلها إليه أفراد عن طريق البريد الإلكتروني.

٤٦- وفي أرض الصومال، سمح قدر من الاستقرار النسبي ووجود مؤسسات تعمل بحدوث بعض التطورات الإيجابية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أصدر الرئيس القانون القاضي بإنشاء لجنة أرض الصومال الوطنية لحقوق الإنسان، كما تم تعيين رئيس لها بالوكالة. وفي تموز/يوليه، أقر البرلمان تعيين سبعة مفوضين. ويلبي ذلك القانون المعايير الدولية الأساسية

(١) A/HRC/WG.6/11/SOM/1.

الدولية. غير أن مما يُثير قلق الخبير المستقل أن الموارد البشرية المتاحة للجنة، وهي موارد قليلة جداً، ستحول واقعياً دون اضطلاعها بولايتها بشكل فعال. ويرحب الخبير المستقل بالعمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال دعماً للجنة، وهو يدعو المجتمع الدولي، ووكالات الأمم المتحدة بشكل خاص، إلى تنسيق وتكثيف الدعم الذي تقدمه للجنة. ومن دواعي سرور الخبير المستقل أيضاً أن أرض الصومال قد أطلقت استراتيجية خمسية بشأن إقامة العدل وذلك للتصدي للنواقص في إطار علاقة تعاونية مفتوحة وصريحة.

٤٧- وأفاد الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين بأن السلطات في هرغيسا قد ضاعفت، خلال الأشهر العدّة الماضية، عدد الإجراءات القانونية التي اتخذتها بحق الصحفيين ومنظمات الإعلام، بما في ذلك إجراءات تتعلق بتشويه السمعة والتشهير وإذاعة أخبار زائفة وكيل الشتائم والسّباب. وقد تعذّر على الخبير المستقل التحقق من ذلك التقرير، غير أن ما يثير قلقه أن الأفعال التي ترقى إلى مرتبة الافتراء وتشويه السمعة تُعالَج عن طريق القوانين الجنائية وهي تعني صدور أحكام بالاحتجاز. وعليه فإنه يحث سلطات أرض الصومال على تحقيق الاتساق بين القوانين الحالية وحقوق الإنسان حتى يتم التعاطي مع أشكال السلوك المذكورة بوصفها مسائل مدنية.

٤٨- وفيما يتعلق بوضع المرأة، فإن وجود وزيرتين ونائبة وزير في الحكومة، التي شكّلها الرئيس سيلانيو وتضم ٢٦ وزيراً، ينبغي أن يُعتبر علامة فارقة. غير أن من الأهمية بمكان أيضاً تعزيز تمثيل المرأة في المستويات الدنيا كما ينبغي النظر في إقامة نظام للمحاصصة. والمعلوم أن السياسة التي اعتمدها البرلمان رسمياً بشأن المسائل الجنسانية كانت قيد التنفيذ.

٤٩- ولا تزال حالات العنف الجنسي، حتى بعد أن تُبلّغ الشرطة بها، يُتعامَل معها خارج الإجراءات القانونية الرسمية ويُفصل فيها في إطار النظام العرفي. غير أن العنف الممارَس ضد المرأة هو إما في ازدياد أو أنه يتم التبليغ عنه بشكل مطرد على الرغم من وصمة العار التي تلحق بالمرأة. ونما إلى علم الخبير المستقل أن مخفرين اثنين فقط من مخافر الشرطة في هرغيسا قد خصّصا مكاناً للتعامل مع شكاوى النساء وتديرهما شرطيات ومن الواضح أن هذه السياسة لا بد من أن تُعزّز بشكل كبير للإسهام في تعزيز وصول المرأة إلى العدالة.

٥- ويكاد انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وختان الأنثى في الصومال يكون ممّا عمّت البلوى به. فقد خضع ما مجموعه ٩٨ في المائة من النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عاماً لهذه العملية وأُخضعت ٧٧ في المائة منهن لأشد أشكال هذه العملية وخامة. ولا يوجد قانون وطني ضد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، رغم أنه بذلت، في الماضي القريب، محاولات مختلفة لسنّ القانون ذا الصلة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإنه لا توجد أية سياسة أو استراتيجية وطنية للقضاء على هذه الممارسة. وقد شرعت الحكومة في بذل مختلف الجهود وتنفيذ برامج التوعية لتشجيع المجتمعات المحلية على التخلي عن هذه الممارسة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدر الزعماء الدينيون ووزير الشؤون الدينية إعلاناً

ذكروا فيه أن هذه الممارسة لا تمت بصلة إلى الشرع الإسلامي، ووافق معظمهم على أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية سيستمر ما لم تنتهج الحكومة سياسة ترمي إلى تجريم هذا الفعل.

٥١- أما فيما يتعلق بمشاركة أرض الصومال في الاستعراض الدوري الشامل للصومال، الذي حان موعده في أيار/مايو ٢٠١١، فقد أفاد وزير العمل الخبير المستقل بأن أرض الصومال مستعدة للتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن الاستعراض. وقد كانت العلاقات التي تربط بين الحكومة الاتحادية الانتقالية بالحكومة السابقة متردية، إلا أن الحكومة الحالية قد غيّرت النهج الذي تسير عليه. غير أن الوزير أضاف بأن النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة حيال قضية الصومال/أرض الصومال يُعد انتهاكاً لحق شعب أرض الصومال في تقرير المصير.

ثامناً - حالة حقوق الإنسان في أرض البُنط

٥٢- زار الخبير المستقل أرض البُنط في ٢٣ و٢٤ شباط/فبراير وعقد اجتماعات مفيدة مع نائب الرئيس وبعض أعضاء حكومتها. كما التقى مع فريق الأمم المتحدة ومع أفراد المجتمع المدني في غاراو وغلكايو. وعليه فإن المعلومات المتعلقة بأرض البُنط والواردة أدناه تستند إلى المباحثات التي أجراها خلال تلك الرحلة وإلى المعلومات التي زودته بها مختلف المصادر في مرحلة لاحقة.

٥٣- وتظل الأوضاع الأمنية العامة في أرض البُنط هادئة نسبياً. غير أنه سُجِّلت، منذ مطلع عام ٢٠١١، موجات من العنف والاغتيالات، حدث معظمها في مدن غلكايو وبوساسو ومناطق حول منطقة غالغالا. وقد طالت الاغتيالات رجال أعمال ووجهاء وزعماء دينيين ومسؤولين في سلك القضاء والأمن وإنفاذ القانون. وإذا كان ينبغي اعتبار بعض من هذه الأفعال جرائم من جرائم الحق العام، فإن بعضها الآخر يبدو وكأنه إما أعمال انتقامية للثأر ممن قتل أشخاصاً ينتمون إلى بعض العشائر أو أنها أعمال اقترفتها ميليشيا أتام التي أُفيد بأن لها علاقات وثيقة بفصيل الشباب. وهناك تقارير تفيد بإجراء محادثات سلام بين الرئيس فارول وميليشيا أتام ويبدو أن تلك المحادثات توّجت باتفاقات أولية ومنها اتفاق يتعلق بالإعلان عن عفو عام. ويرحب الخبير المستقل بهذه الخطوات غير أنه يحث كل الأطراف على العمل على الموازنة التامة بين السلام وبين مقتضيات العدالة وإدراج مبادئ القانون الدولي الجوهرية مثل المبدأ الخاص بالحدود المفروضة على النطاق المسموح به لقوانين العفو العام.

٥٤- وقد اتخذت حكومة أرض البُنط بعض التدابير للحد من العنف وانعدام الأمن بما في ذلك نشر المزيد من قوات الأمن في غلكايو في نيسان/أبريل ٢٠١١ وفرض حظر التجوال

ليلاً والذي رُفع في شهر أيار/مايو. غير أن بعض التدابير التي اتُخذت للتصدّي لظاهرة انعدام الأمن يبدو أنها تعسفية وأنها تنتهك حقوق المتهمين في محاكمة عادلة، ففي حزيران/يونيه، على سبيل المثال، وعلى أثر اغتيال عقيد سابق في الجيش، في مدينة بوساسو، اضطلعت قوات الأمن بعملية بحث أسفرت عن اعتقال ما يزيد عن ١٠٠ شخص.

٥٥- غير أن التقارير لا تزال تفيد بحدوث عمليات قتل واغتيالات وما إلى ذلك من أعمال العنف وقد أنحت قطاعات من المجتمع باللائمة على الحكومة لفشلها في التصدي لهذه المشكلة. وفي حزيران/يونيه، استقال حاكم منطقة باري من منصبه نظراً لتنامي الشعور بانعدام الأمن في المنطقة وضعف تعاون الإدارة المركزية، حسب تلك التقارير، للتصدي لمسألة انعدام الأمن. وفي تموز/يوليه عُيِّن وزير جديد لشؤون الأمن.

٥٦- وفيما يتعلق بوضع الأشخاص المشردين داخلياً، وهو من الأمور التي كانت تثير القلق في التقارير السابقة، لوحظ انخفاض في عدد حالات النقل القسري للذكور الذين تم ترحيلهم من أرض البُنط نحو منطقة غالكايو. ويعترف الخبير المستقل بالهواجس المشروعة لسلطات أرض البُنط بشأن تسلل القوات المقاتلة من الجنوب. غير أنه يشعر بالقلق، كما أعرب عنه في اجتماعه مع تلك السلطات، بأن المغالاة في ردة الفعل إزاء تلك الهواجس قد تؤدي في بعض الحالات إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

٥٧- ويبدو أن مشاركة الأمم المتحدة مع الحكومة على وضع سياسة خاصة بالمشردين داخلياً قد اكتسبت حيوية جديدة غير أن الأوضاع الإنسانية العامة للمشردين داخلياً تظل هشّة في نواحٍ عديدة منها ولا سيما فيما يتعلق بالاستفادة من فرص الحصول على السكن اللائق والطعام والمياه والخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي. إلا أن هناك شواغل فيما يتعلق بالحماية لا تزال مطروحة، كما حدثت حالات من العنف الجنسي والجنساني في صفوف المشردين، وكذلك داخل المجتمعات المضيفة. غير أنه بالنظر إلى وصمة العار المرتبطة بهذا النوع من العنف، ووجود نظام ضعيف للعدالة الجنائية، فإن الضحايا لا يزالون يلجأون إلى الهياكل التقليدية لتسوية تلك الحالات مما يشجع على عدم معاقبة الجناة.

٥٨- وفي غالكايو، تلقى الخبير المستقل معلومات أفاده بها مركز غالكايو التربوي للسلام والتنمية حول البرامج التي ينفذها لمكافحة العنف الجنسي والجنساني. ويحدث مثل هذا العنف عندما تكون المرأة منشغلة بأمور كسب معيشتها، حتى تظل على قيد الحياة وعندما تكون منهمكة في غسل الثياب أو عندما تجلب المياه من الآبار أو عندما تبحث عن الحطب أو داخل البيت ذاته. وأفاد المركز بأن السلطات لا تعترف البتة بالطابع الخطير لهذا النوع من العنف، ومن آثار ذلك قصور أنشطة الوقاية والاستجابة في هذا الصدد. ويفيد المركز، وذلك أمر له دلالته، بأنه قد تم في عام ٢٠٠٩، إبلاغ الشرطة عن حدوث ١٠٤ حالات من حالات العنف و لم يتم الحكم على أي أحد في أي من تلك الحالات عند قيام الخبير المستقل بزيارته في شباط/فبراير ٢٠١١.

٥٩- وقد اعترف رئيس أرض البُنط بضعف نظام العدالة الجنائية عندما أبدى ملاحظاته الاستهلالية في بداية الدورة السادسة والعشرين لبرلمان أرض البنط. غير أن القرار الذي اتخذه الرئيس في حزيران/يونيه ٢٠١١ بفصل حوالي ٢٠ قاضياً وفق إجراءات موجزة "لتنظيف" الجهاز القضائي من المرجح أن يكون له أثر سلبي على استقلاليته. كما يبدو أنه ينتهك أحكام دستور أرض البنط الذي يعطي سلطة فصل المسؤولين القضائيين إلى مجلس الخدمة القضائية.

٦٠- وتظل ممارسة الحق في التعبير من التحديات المطروحة، وخاصة في صفوف الصحفيين، الذين يتعرضون، كما أفادت التقارير للمضايقات والاحتجاز التعسفي من قبل السلطات. ومن الأمثلة في هذا الصدد أن شرطة أرض البنط قامت، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، باعتقال صحفي يعمل في شبكة "هييران أونلاين" في مكتبه في مدينة بوساسو بتهمة نشر "تقرير إعلامي زائف". وقد مثل الصحفي أمام المحكمة في ٣٠ حزيران/يونيه، ووجهت له تهمة "الإخلال بأمن أرض البنط ونشر أنباء زائفة" وذلك وفقاً للقانون الجنائي الصومالي وقد أُدين وحُكم عليه بالسجن لمدة عام. كما أن هناك أنباء أفادت بأنه تعرّض لتهديدات من قِبَل السلطات بالترحيل إلى إثيوبيا لأنه ينحدر من إحدى العشائر التي تقطن إقليم أوغادين. ويظل التعامل مع مثل هذا السلوك عن طريق الملاحقة الجنائية والحد من الحق في التمتع بالحرية إحدى المشاكل المطروحة في أرض البنط. ويرحب الخبير المستقل بالطلب الذي تقدمت به سلطات أرض البنط إلى وحدة حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال للحصول على المساعدة في وضع قوانين تمتثل لمعايير حقوق الإنسان.

٦١- ويرحب الخبير المستقل بتعيين المدافع عن حقوق الإنسان، في حزيران/يونيه ٢٠١١، على رأس مؤسسة حقوق الإنسان في أرض البنط. ويرى الخبير المستقل أن إنشاء مؤسسة تعنى بحقوق الإنسان وتمتثل لمعايير حقوق الإنسان خطوة ذات قيمة لا تقدر بثمن فيما يتعلق بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الوطني. وقد نما إلى علم الخبير المستقل أن وحدة حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال تقدم المساعدة التقنية بهدف تيسير إنشائها لتعمل على النحو الكامل، وهو يتطلع إلى استمرار مشاركة منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال الأساسي.

٦٢- كما يعرب الخبير المستقل عن تقديره للخطوات التي اتخذت للتوسع في نظام الأحزاب في أرض البنط ودفع مسيرة الديمقراطية قُدُماً. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١١، أقسم تسعة أعضاء في لجنة أرض البنط الانتخابية اليمين لتقلّد مهامهم. وستكون اللجنة مسؤولة عن إعداد القوانين الانتخابية اللازمة، وعن تنظيم استفتاء على الدستور وإنشاء الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات البلدية.

تاسعاً – حالة حقوق الإنسان في مناطق سول وساناغ وكاين

٦٣- تقع مناطق سول وساناغ وكاين على الحدود بين أرض الصومال وأرض البنط وكانت موضوع خلاف إقليمي بين الإدارتين، طول العشرين عاماً الماضية. وتطالب أرض البنط بهاتين المنطقتين على أساس روابط الدم التي تجمع بين عشائرهما. غير أن أرض الصومال تطالب بهما على أساس الحدود التي وضعتها القوى الاستعمارية في فترة ما قبل الاستقلال.

٦٤- وهناك تقارير كثيرة تفيد بحدوث اقتتال بين جيش أرض الصومال وبين ميليشيا سول ساناغ كاينابو، التي تدعمها في بعض الأحيان قوات جيش أرض البنط. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، على سبيل المثال، حدث اقتتال كبير في منطقة بوهودل أدت آثاره إلى جانب الجفاف الذي حل بجميع أنحاء الصومال، إلى تشريد السكان الرحّل ونزوحهم عن المنطقة تحسباً للاقتتال. ولم ترد أي تقارير تفيد بوقوع خسائر مدنية نتيجة للاقتتال، غير أن ذلك ما تعترض عليه الجهات المتعاطفة مع ميليشيا سول ساناغ كاينابو. كما أن النزاع الناشب حول المنطقتين يتم أيضاً عن طريق العنف السياسي، حيث إن عدد الاغتيالات أو محاولات الاغتيال التي دُبِّرت ضد المسؤولين الصوماليين في منطقة لاس أنود كانت كثيرة العدد وقد ركّزت على الشرطة وعلى العاملين في سلك القضاء خاصة. وكثيراً ما تتبع مثل تلك الأعمال موجات من الاعتقالات أو حالات الاحتجاز التعسفية تقوم بها إدارة أرض الصومال.

٦٥- ومن المحتمل أن يؤدي الاعتقاد بأن منطقتي سول وساناغ تحتويان على حقول كبيرة من النفط. ونظراً لأن عقود استكشاف النفط قد وُقِّعت بالفعل من قبل سلطات أرض البنط إلى احتدام الصراع القائم بين الإدارتين.

عاشراً – الوضع في ولاية غولمودوغ

٦٦- في شباط/فبراير ٢٠١١ التقى الخبير المستقل، أثناء زيارته للمنطقة، بسلطات ولاية غولمودوغ في جنوب غالكايو. وقد أحاط رئيس البرلمان، الذي يمثل رئيس غولمودوغ وأعضاء حكومته علماً بإسهاب بالوضع السائد وركّز على الجفاف وعلى وضع المشردين داخلياً. واسترعى رئيس البرلمان انتباه الخبير المستقل إلى ما للجفاف من آثار مدمرة على الناس والماشية في المنطقة. وزعم بأن حوالي مليون رأس من الماشية قد نفق بالفعل. وفي صورة ما إذا استمر الجفاف فإن الكثير من الناس يموتون في القريب العاجل. وأضاف أن هناك ٠٠٠ ٢٥ شخص من المشردين داخلياً يعيشون في ٢٣ مخيماً في جنوب غالكايو. وذهب رئيس البرلمان إلى أن معايير الأمن جيدة في تلك المخيمات إلا أن أسباب الرزق هي في حالة يرثى لها. وأضاف أن الحكومة تحتاج إلى المزيد من المساعدة من جانب الأمم المتحدة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المشردين داخلياً وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية. كما أنه ربط ظاهرة القرصنة بالفقر المستشري في ولاية غولمودوغ وانعدام الفرص الاقتصادية المتاحة وبيّن أن هناك حاجة إلى توليد الدخل في المنطقة واتخاذ التدابير اللازمة للتدخل في المجال الإنمائي.

حادي عشر - الوضع في الصومال

٦٧- قام الخبير المستقل، منذ تعيينه في أيار/مايو ٢٠٠٨، بسبع زيارات إلى الصومال وإلى المنطقة. ومن السمات الدائمة التي ميّزت تقاريره التي قدمها إلى مجلس حقوق الإنسان عن الزيارات شعوره بالإحباط الناجم عن أنه لا يرى نهاية للأزمة الصومالية بالرغم من الجهود التي بُذلت طوال السنين. وقد تراوح الوضع بين مدّ وجزر بسبب تعقّد طابع الصراع الدائر وطول مدته.

٦٨- وحدث، في بعض الأوقات، بعض التطورات الإيجابية التي شجعت الخبير المستقل غير أنه سرعان ما شعر بالإحباط بعدها. إلا أنه لم يفقد الأمل قط وهو يتأرجح بين التفاؤل والتشاؤم. وهو لا يزال يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الصراع في الصومال، مثل كل الصراعات الأخرى، سيبلغ نهايته عاجلاً لا آجلاً على الرغم من النكسات العديدة. وهو يأمل أن يتمكن، في القريب العاجل، من الإفاقة من كابوس طويل ليجد أن الأمور قد عادت إلى سالف عهدها في بلده. وحتى يتم ذلك، فإن على المجتمع الدولي أن يحافظ على المسيرة حتى نهايتها، كما على المؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تظل ملتزمة بهذا الأمر. وقد بعثت آخر الرحلات التي قام بها آمالاً يود أن يخاطب المجلس في شأنها.

٦٩- ونما إلى علم الخبير المستقل، لدى وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، انسحاب فصيل الشباب من مقديشو، وذلك تكور يتيح لعملية السلام في الصومال فرصة كبرى لإحراز التقدم. ذلك أن مقديشو ستوضع للمرة الأولى خلال عقدين من الزمن تقريباً، باستثناء فترة حكم المحاكم الإسلامية القصيرة، تحت سلطة مركزية مدعومة دولياً. ومن العناصر الحاسمة الأهمية في هذه المرحلة الحاجة إلى تزويد مختلف الأطراف الفاعلة على الأرض بالموارد فوراً. ويجب أن ينظر في هذا الأمر بالاقتران بالحاجة إلى التصدي للأزمة الإنسانية الحالية التي سبّبها الجفاف في المنطقة.

٧٠- وخلال الزيارة التي قام بها إلى مخيمات اللاجئين في داداب في كينيا في مطلع تموز/يوليه، تحادث الخبير المستقل مع اللاجئين الوافدين حديثاً من الصومال لمعرفة الظروف التي ألجأتهم إلى الفرار. وقد ذكروا له أنه لم يحدث شيء جديد فيما يتعلق بالظروف الصعبة التي سادت بلدهم، اللهم إلا أن تلك الظروف قد تفاقمت هذه المرة بفعل الجفاف. وبينوا له كيف أن الجفاف قد قضى تدريجياً على الماشية وعلى كل أسباب الرزق الأخرى كما بينوا له قلّة حيلتهم في غياب كل مساعدة من جانب السلطات. وذكروا له كذلك كيف أن

أشخاصاً عاديين من الصومال قدموا لهم المساعدة خلال رحلتهم الطويلة التي استغرقت في بعض الأحيان أكثر من شهر وقد ساعد الكثير منهم هؤلاء النازحين خلال مسيرتهم حيث قام الكثير منهم بمساعدتهم على حمل أطفالهم الصغار في حجورهم لمسافات طويلة. وفي ظل هذا التكافل، رأى الخبير المستقل أن العناصر الأساسية للوحدة الوطنية موجودة هناك في الصومال ويتعين استغلالها في بناء الأمة قبل أن تضع الحرب أوزارها وبعد ذلك.

٧١- وقد قدم معظم أولئك الذين تحادث معهم الخبير المستقل في داداب من أقاليم تسيطر عليها حركة الشباب. وحيث إن هذه الأخيرة اعتمدت سياسة لا تسمح للأمم المتحدة أو للوكالات الدولية الأخرى بتقديم المساعدة إلى المناطق التي تسيطر عليها، فإن الناس الذين يعيشون هناك قد تُرِكوا بدون مساعدة خارجية، بينما لم تتمكن حركة الشباب من تلبية احتياجاتهم أو أنها لَم تكن مستعدة لذلك. ونتيجة لذلك، فإن السكان قد شعروا بأن حركة الشباب قد خانتهم.

٧٢- ويمكن التذكير بأن معظم اللاجئين الذين تحدث إليهم الخبير المستقل في مناسبات سابقة، في كينيا أو اليمن، والذين قدموا من مناطق تسيطر عليها حركة الشباب، لم يكونوا يحملون مشاعر عدائية ضدها أما الآن فقد أصبح اللاجئون يصدعون بعدم موافقتهم على سياساتها. وينبغي أن يكون ذلك تحذيراً لتلك الحركة، وفرصة تتاح أمام الحكومة الاتحادية الانتقالية عليها أن تقتنصها. غير أن القرار الذي اتخذته حركة الشباب في الآونة الأخيرة والقاضي برفع الحظر الذي تفرضه ولو بصورة مؤقتة على المساعدة الخارجية قد يفسر على أنه علامة على تزايد قلقه بشأن الكيفية التي ينظر بها الناس إلى الحركة.

٧٣- وقد خرج الخبير المستقل بانطباع إيجابي بعد محادثاته مع بعض الشباب في مخيمات اللاجئين في داداب الذين ظل البعض منهم في تلك المخيمات لمدة تزيد على العقدين من الزمن. وقد أعربوا عن امتنانهم للمجتمع الدولي لتمكينهم من الحصول على تعليم جيد خلال إقامتهم في كينيا وذكروا بأنهم الآن على استعداد للعودة إلى الصومال إذا أتيحت لهم الفرصة للإسهام في تعليم مواطنيهم الذين حرموا من التعليم لمدة طويلة. وحيث ناقش الخبير المستقل هذه الإمكانية مع رئيس الوزراء أثناء محادثاته معه في اليوم السابق فإن هذه فرصة ينبغي عدم تفويتها. ويعرب الخبير المستقل عن ثقته في أن هؤلاء اللاجئين من الرجال والنساء الذين نالوا نصيباً جيداً من التعليم بإمكانهم الإسهام في بناء الأمة في الصومال كما أن بإمكانهم أن يصبحوا أطرافاً فاعلة هامة فيما يتعلق ببناء الثقة وبناء السلام. فبإمكانهم، بداية، المساعدة على تحقيق الحلم الذي يراود رئيس الوزراء الجديد، عبد الولي محمد علي، الذي ذكر للخبير المستقل أن حكومته ترغب في فتح ما لا يقل عن مدرسة واحدة ومستشفى واحد كل شهر في الصومال.

٧٤- ووجد الخبير المستقل أن الاجتماع الذي عقده مع رئيس وزراء الصومال الجديد ومع زملائه في الحكومة في مطلع تموز/يوليه في مقديشو أمر مشجّع للغاية. فمن الواضح أن

رئيس الوزراء الجديد قد أضفى حيوية جديدة على الحكومة. ذلك أن من العلامات الإيجابية أنه يحظى بموافقة الأغلبية الساحقة لأعضاء البرلمان الصومالي وذلك أمرٌ نادر الحدوث. فهو يعي جيداً التحديات الرئيسية المطروحة في مجال الحوكمة في الصومال في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه. كما أن التزامه بالتعامل مع تلك التحديات بطريقة حازمة قد ترك انطباعاً إيجابياً لدى الخبير المستقل.

٧٥- ويتفق الخبير المستقل مع رئيس الوزراء على أن توقعات المجتمع الدولي من الحكومة الاتحادية الانتقالية يجب أن تستند إلى اعتبارات واقعية كما يجب عدم إغفال احتياجات الحكومة وقدراتها ومواردها في هذا الصدد. كما كان من رأيه أن هناك حاجة إلى بيان الالتزامات التي يتحملها كل من المجتمع الدولي والحكومة بجلاء والتمسك بتلك الالتزامات بمجرد بلورتها. غير أن الخبير المستقل أكد أن هناك حاجة إلى توطيد أسس الثقة وحسن الظن بين الجانبين وذلك بالنظر إلى قلّة ثقة المجتمع الدولي لمدة طويلة في قدرة الحكومة على ضمان قيام نظام للحوكمة في الصومال يتسم بالفعالية والتحرّر من الفساد، وقلّة ثقته في استعدادها لذلك. وممّا أسعد الخبير المستقل أن رئيس الوزراء أعلمه بأن حكومته ملتزمة بإنشاء آلية للمراقبة المالية لضمان حسن استخدام المساعدة الدولية. وهو يتمنّى أن يقبل المجتمع الدولي العرض الذي تقدم به رئيس الوزراء ليصبح عضواً في مجلس النزاهة المالية الذي تنوي الحكومة إنشاءه.

٧٦- وعندما تقوم الثقة من المأمول أن يشجع ذلك المجتمع الدولي على تزويد الحكومة الاتحادية الانتقالية والشعب الصومالي بمساعدة تتناسب مع احتياجاتهما. ومما أثار حزن الخبير المستقل أنه علم من الأمم المتحدة أن النداء الموحد الذي أطلق عام ٢٠١١ من أجل البرنامج السنوي الخاص بالصومال لم يتم تمويله حتى الآن إلا بنسبة النصف. وبالنظر إلى الاحتياجات الإضافية الناجمة عن استمرار الجفاف فإن العجز سيبلغ حوالي ٧٠ في المائة حسب التكهنات. وذلك ما يبعث الأسى في النفوس.

٧٧- وعلم الخبير المستقل من الأمم المتحدة بأنها لم تتمكن، لقلّة الأموال، من الاستجابة المناسبة للاحتياجات الهائلة التي نجمت عن الجفاف الذي لم تر الصومال مثله في الماضي. وهذا الأمر يبعث على الحزن لا بسبب ما يترتب عليه من أثر على جهود إغاثة ضحايا المجاعة فحسب بل أيضاً لأنه يعني تدفق موارد مالية أقل في وقت تمس فيه الحاجة إليها علماً بأن الفترة الانتقالية ستنتهي بعد عام عندما تترك الحكومة الاتحادية الانتقالية مكانها لحكومة تقوم على أساس دستوري. ولا يمكن للخبير المستقل أن يكون مبالغاً في التوكيد على أن هناك الآن فرصة هامة أمام المجتمع الدولي للعمل في تعاون وثيق مع الحكومة الجديدة وأن تستفيد من الزخم الناشئ.

٧٨- ويعتقد الخبير المستقل أن الوقت قد حان الآن لكي يعمل المجتمع الدولي مع الحكومة على وضع الالتزامات التي قطعتها الحكومة الاتحادية الانتقالية على نفسها في إطار الاستعراض

الدوري الشامل للصومال في أيار/مايو ٢٠١١ موضع التنفيذ. وينبغي الثناء على الحكومة لالتزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصومال حتى وإن كانت الحرب على أشدّها. ويجب الآن مساعدة الحكومة على ترجمة الالتزامات التي قطعتها على نفسها إلى حقيقة واقعة. وأضاف أن دور المجتمع الدولي والأمم المتحدة في هذا الصدد حاسم الأهمية.

٧٩- وهناك نقطة هامة برزت من المباحثات التي أجراها الخبير المستقل مع قائد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مطار مقديشو في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١. حيث ذكّر القائد الخبير المستقل بالزيارة التي أجراها في عام ٢٠٠٩ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية للصومال والتي التزم فيها بوضع بصمة الأمم المتحدة في مقديشو. وذهب إلى أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد اضطرت، في غياب الأمم المتحدة وهي الجهة الرئيسية من بين الجهات صاحبة المصلحة فيما يتعلق بالجهود الدولية المبذولة في الصومال، إلى الاضطلاع ببعض المهام، من بينها العمل السياسي، وهي مهام لا تمت بصفة إلى الولاية المسندة إليها. وأفاض في ما لوجود الأمم المتحدة من أهمية في مقديشو وذهب إلى أن الوضع الأمني هناك ليس أسوأ من الوضع السائد في أفغانستان التي تنتشر فيها الأمم المتحدة.

٨٠- وأعلم الخبير المستقل قائد القوات بأنه قد طرح الفكرة ذاتها في الكثير من التقارير التي قدمها إلى مجلس حقوق الإنسان. كما تلقّى، أثناء محادثاته التي أجراها في وقت لاحق مع أفراد المجتمع المدني، الرسالة ذاتها من لدنهم. وقد ذهب الكثير منهم إلى أن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في مقديشو كثيراً ما تكون هدفاً يركّز عليه الثوار (كما أن هؤلاء يستهدفون الحكومة بنفس القدر) غير أنها لم تتلق أي حماية من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعليه فإنهم يشعرون بأن وجود الأمم المتحدة في مقديشو من شأنه أن يحدث فارقاً في هذا الصدد.

٨١- غير أن ممّا أسعد الخبير المستقل، أثناء آخر زيارة قام بها إلى مقديشو، أن يعلم أن حضور الأمم المتحدة هناك قد زاد زيادة كبيرة كما أن هناك استعدادات جارية لنشر المزيد من موظفي الأمم المتحدة في تلك المدينة. ورأى الخبير المستقل أن هذا الأمر يُعدّ تطوراً إيجابياً للغاية. ومما أدخل عليه السرور، بصفة خاصة، أنه علم أن نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال، الذي عين حديثاً، قد قرّر أن يتخذ من مقديشو مقرّاً لإقامته في القريب العاجل. وسيعطي هذا الأمر دفعه جديدة تمسّ إليها الحاجة من شأنها أن تشجع كل الذين يعملون حتى يخرج الصومال من دائرة الصراع ويسوده السلام.

ثاني عشر – التوصيات

ألف – الحكومة الاتحادية الانتقالية

٨٢- ينبغي للحكومة الاتحادية الانتقالية أن تستفيد من انسحاب قوات حركة الشباب في الآونة الأخيرة من مقديشو حيث إنه يتيح أمامها فرصة فريدة لتبيّن للشعب الصومالي أن الجهود التي تبذلها ويبذلها الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي قد أثمرت وتبين كذلك أن الفرصة متاحة الآن أمام الحكومة والشعب الصومالي للعمل سويّة والانتقال إلى وضع تأخذ فيه الأمور منحى طبيعياً في الصومال. ومن الأمور اللازمة أن تكسب الحكومة الاتحادية الانتقالية دعم الشعب قلباً وقالباً حتى تتصدى للجهود التي يبذلها الثوار من أجل الإطاحة بالحكومة بطرق غير تقليدية وهم في ذلك يحتاجون إلى دعم الشعب لكي تكلل تلك الجهود بالنجاح.

٨٣- وهناك مهمة لا تقل عن ذلك أهمية وتتمثل في إيلاء الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي الاهتمام الكافي بالجفاف الرهيب الذي خيّم على الصومال. وهذه فرصة متاحة أمام الحكومة لتبرهن على التزامها برفاه الشعب وعلى زعامتها، واسترعاء انتباه الدوائر الدولية لمحنة الشعب ولاحتياجاته في هذا الوقت الحرج. وينبغي للحكومة، وهي تبذل هذا الجهد، أن تنظر في إشراك الشعب، ولا سيما وجهائه، في أمرها. مما قد يسهم في استتباب السلم وفي تحقيق المصالحة كذلك.

٨٤- ويدعم الخبير المستقل معظم التوصيات التي قدمتها الدول المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل للحالة في الصومال[٢] ويوصي بأن تبتّ الحكومة، لإجراء مشاورات واسعة، في الكيفية التي تمكنها من تنفيذ تلك التوصيات وتضع خارطة الطريق الخاصة بها في هذا المضمار.

٨٥- ولما كان عدد التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل كبيراً للغاية فإن الحكومة ينبغي لها أن تنظر في تجميع تلك التوصيات في فئات أو ترتيب الأولويات فيما يتعلق بها بناءً على ما يُحتاج إليه من وقت لتنفيذها (في المدى القصير والمتوسط والطويل). وينبغي تعميم التوصيات بسرعة على الشعب للاستئناس بآرائه واقتراحاته وسيفيد ذلك في ضمان حصول دعمه للعملية. وفي الوقت ذاته، من المفيد إنشاء فرقة عمل وزارية لاستعراض الفئات الموضوعة وعملية وضع خارطة الطريقة والموافقة عليها.

٨٦- وينبغي أن تنشئ الحكومة الاتحادية الانتقالية الآليات المناسبة للتواصل مع الشعب الصومالي بانتظام، وهذا الأمر لا معدى عنه لإشراكه في شؤون الدولة وتحفيزه، كما أن

---

(٢) A/HRC/18/6.

ذلك يُعدّ، بدوره، أمراً أساسياً يفيد في إقامة الحكم الرشيد، ويشمل ذلك تحقيق تعاون أفراده في الكثير من المجالات. ولتيسير التواصل مع الشعب ينبغي الاستفادة بشكل جيّد من أدوات الاتصالات المتطورة التي تفيد التقارير بأن مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال تلقاها من نيويورك وذلك لإذكاء الوعي بالنقاش الرامي إلى وضع الدستور.

٨٧- ومن المبادرات الهامة الرامية إلى بناء الثقة التي ينبغي للحكومة أن تتخذها إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس، وقد كانت المبادرة قيد الدرس لمدة طويلة. ويجب بذل الجهود من أجل التشاور مع سلطات أرض البنط وأرض الصومال والسعي إلى الحصول على مساعدتهما نظراً لاكتسابها بعض الخبرة في هذا الصدد.

٨٨- وينبغي للحكومة أن تعزز تدابيرها السياساتية المتعلقة بحقوق الإنسان تمشياً مع ما جاء في خارطة الطريق المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك اعتماد خطة عمل بشأن حقوق الإنسان، وتحسين إقامة العدل وكفالة حقوق الإنسان وتدريب القطاع الأمني الذي يشمل الجهاز القضائي والشرطة والقوات المسلحة في مجال القانون الإنساني الدولي.

٨٩- وينبغي للحكومة أن تصدِّق على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية بما فيها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ونظام روما الأساسي واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها وذلك للبرهنة على التزامها بحقوق الإنسان في جميع مناحي الحياة.

٩٠- وينبغي للحكومة أن تستفيد من عملية وضع الدستور التي تتيح فرصة هامة لتعزيز حماية حقوق الإنسان وذلك بإدراج الحقوق الأساسية كمبادئ تقدم عليها جميع الأحكام بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية للنقاش الحر والحوار والمصالحة. ويجب أن ينجح رئيس الوزراء في إنجاز تلك العملية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢ موعد انتهاء الفترة الانتقالية. ومن الأساسي أن يمتلك الصومال دستوراً يوضع بتوافق آراء كل المعنيين بالأمر لافتتاح صفحة جديدة في تاريخه كدولة عادية.

٩١- ويجب أن يقوم قانون العفو الذي تنوي الحكومة الاتحادية الانتقالية طرحه على المائدة لاعتماده من قبل البرلمان فيما يخص الأفراد الذين يسلّمون أنفسهم للحكومة ولقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والحالات الأخرى المشابهة في المستقبل، على مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ولما كان الكثير من الفارّين هم من القصّر، كما تفيد بذلك التقارير، فإن مساعدة اليونيسيف في هذا المجال ستكون أمراً مفيداً.

٩٢- وينبغي للحكومة أن تنظر في التدابير المناسبة اللازمة للتعاطي مع ما أفادت به منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بحدوث ٤٣ في المائة من حالات الإصابة البالغة ٩٣٣

حالة جرّاء الأسلحة والتي أبلغت عنها مستشفيات مقديشو الثلاثة الكبرى بين أطفال تقل أعمارهم عن الخامسة بالمقارنة مع ٣،٥ في المائة في نيسان/أبريل. وينبغي أن تهدف التدابير إلى التقليل من تلك الحوادث في أقرب مدة زمنية ممكنة أو وضع حد لها.

٩٣- وينبغي ألا يغيب عن بال الحكومة أن المساءلة عن الأضرار المدنية في سياق الصراع المسلح والخسائر في الأرواح الناجمة عن الاستخدام المفرط للقوة هي عنصر حاسم الأهمية حتى يتم احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني على النحو المناسب. وإذا كانت الحرب والصراعات الدائرة تشكل عقبة خطيرة تحول دون إجراء تحقيقات موثوقة، فإن من الضروري القيام، على الأقل، بإنشاء آليات تعزِّز التزام الحكومة وتؤدي إلى البدء في العملية. وينبغي أن تحظى الآليات بالثقة، وأن تكون شفافة ونزيهة وذلك تمشياً مع القانون الدولي المنطبق.

٩٤- ويجب أن تتيح الحكومة نهجاً حازماً يقوم على حقوق الإنسان حيال إصلاح قطاع الأمن وذلك بالتركيز، بشكل خاص، على تحديد حالات العنف الممارس ضد المرأة، وحماية الضحايا وجمع الأدلة. ومن الحيوي، في الوقت ذاته، إنشاء آليات دائمة وفعالة لمساءلة مقترفي مثل هذه الانتهاكات الصارخة سواء أكانوا من أفراد القوات المسلحة أم المتمردين أم مواطنين عاديين مساءلة كاملة.

٩٥- وينبغي للسلطات الصومالية، على المستويين الوطني ودون الوطني، أن تنظر في أمر إقامة مخافر للشرطة بالقرب من المخيمات التي تؤوي المشردين داخلياً وإقامة مكاتب تعنى بالنساء وتديرها شرطيات.

٩٦- وينبغي للحكومة الاتحادية الانتقالية أن تقيم نظاماً مُحكماً لضمان إنفاذ جميع من يهمهم الأمر لسياستها القاضية بعدم تجنيد الأطفال في القوات الوطنية الصومالية بحزم واحترام الحد العمري على النحو الكامل وذلك عن طريق تعزيز عمليات الفرز. ويجب على الحكومة، وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أيضاً، أن تروّجا لسياسة عدم التسامح والتهاون في أمر استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة في أكبر عدد من المناسبات وعلى أوسع نطاق ممكن وضمان التقيّد بتلك السياسة بصرامة وذلك بدعم من اليونيسيف وبإشراف لجنة متعددة الأحزاب.

٩٧- وينبغي للحكومة الاتحادية الانتقالية أن تتخذ التدابير اللازمة لوقف كل الهجمات ضد الصحفيين ومنظمات الإعلام وتمكين العاملين في وسائط الإعلام من تقديم مساهمتهم في هذه المرحلة الحرجة من عملية الانتقال ووضع الدستور. وينبغي للعاملين في وسائط الإعلام التحلّي بالمهنية والتقيُّد بالأخلاقيات والمبادئ الناظمة لحرية التعبير والرأي.

٩٨- وينبغي للحكومة أن تطلق حملة وطنية للتوعية بأوضاع المرأة الصومالية وأن تنظر في إقامة قنوات للتمويل المحدّد لدعم المنظمات المحلية العاملة في مجال حماية حقوق المرأة وتقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي والجنساني والتمييز.

٩٩- وينبغي للحكومة أن تنظر في دعوة اللاجئين المقيمين في المخيمات الموجودة في بلدان الجوار والذين يمتلكون المؤهلات اللازمة إلى العودة إلى ديارهم لمساعدتها في الجهود التي تبذلها لافتتاح المدارس والمستشفيات كما أشار إليه رئيس الوزراء عندما ذكر الحلم الذي راوده بشأن افتتاح مدرسة واحدة ومستشفى واحد في الشهر في جنوب الصومال ووسطه.

١٠٠- ويثني الخبير المستقل على رئيس الوزراء لإعرابه عن الرغبة في أن تتولى قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية تدريجياً أمر حماية المؤسسات والمواطنين في الصومال مع مراعاة أن الصومال لا يمكنه أن يعتمد إلى الأبد على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لضمان أمنه.

١٠١- وينبغي للحكومة الاتحادية الانتقالية أن تتخذ كل التدابير اللازمة للتصدي لقلّة فعالية هياكل القيادة والمراقبة وقلّة الانضباط في صفوف بعض القوات الحكومية مما أدى إلى حدوث العنف بشكل متكرر.

١٠٢- وإذا كان ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية ينبغي أن تكون في مقدمة هؤلاء. وينبغي مساءلة كل من اقترف إساءات ضد السكان المدنيين في ما يعد انتهاكاً لتلك الالتزامات وذلك في الوقت المناسب وبطريقة شفافة.

١٠٣- وينبغي للحكومة أن تنظر في إعادة تعيين مسؤول للاتصال بشأن قضايا حقوق الإنسان والأطفال والصراعات المسلحة كما فعلت ذلك الحكومة السابقة، وأن تتخذ تدابير ملموسة لوضع واعتماد خطة العمل التي طلبها مجلس الأمن في قراره ١٦١٢(٢٠٠٥).

باء - أرض الصومال

١٠٤- ينبغي لحكومة أرض الصومال أن تضمن توفير الموارد اللازمة للجنة أرض الصومال الوطنية لحقوق الإنسان لتنفيذ ولايتها بشكل فعال ولا سيما فيما يتعلق بمهام الرصد والتعليم والاستماع إلى الشكاوى.

١٠٥- وينبغي أن تنظر الحكومة في تعزيز التدابير الرامية إلى الإسهام في تعزيز وصول المرأة إلى العدالة. وينبغي أن يرابض المزيد من الشرطيات في مخافر الشرطة الهامة في هرغيسا وغيرها من المدن حسب الضرورة.

١٠٦- ولما كانت كل الأفعال التي ترقى إلى الافتراء وتشويه السمعة تعالج في الوقت الحاضر عن طريق القوانين الجنائية ويعاقب عليها بالاحتجاز فإنه ينبغي لسلطات أرض الصومال أن تنظر في تحقيق الاتساق بين التشريعات القائمة وبين حقوق الإنسان حتى يتم التعاطي مع أشكال السلوك تلك كمسائل مدنية.

١٠٧- ويجب على سلطات أرض الصومال وأرض البنط أن تفضّ منازعاتها الإقليمية بشأن مناطق سول وساناغ وكاين بالوسائل السلمية. وينبغي لأرض الصومال أن تمكّن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، من الوصول إلى تلك المناطق لتقديم المساعدة الإنسانية التي تمس إليها الحاجة لإغاثة السكان المتضررين جرّاء الجفاف. وينبغي لسلطات أرض الصومال أن تسهل زيارات وكالات حقوق الإنسان لرصد وتحرّي الادعاءات المتعلقة باقتراف الأطراف الحكومية وغيرها من الأطراف لانتهاكات لحقوق الإنسان على الأرض.

جيم - أرض البنط

١٠٨- يجب على سلطات أرض البنط أن تلزم الحذر لدى اعتماد تدابير ترمي إلى التصدي لمسألة انعدام الأمن حتى لا تكون تلك التدابير تعسفية وحتى تحترم حقوق المتهمين في محاكمة عادلة. وينبغي تجنّب تكرار حدوث حالات عملية مثل الحالة التي نشأت في حزيران/يونيه، في أعقاب عملية اغتيال عقيد سابق في الجيش في بوساسو التي أجرت قوات الأمن خلالها عمليات بحث أدت إلى اعتقال أكثر من مائة شخص.

١٠٩- ويجب على الحكومة أن تعترف بالطابع الخطير للعنف الجنسي والجنساني كما أفاد بذلك مركز غالكايو التربوي للسلم والتنمية في جنوب غالكايو، وأن تضمن استجابة مناسبة وتكفل الوقاية في هذا المجال. ويجب اعتبار عدم صدور أي أحكام بشأن الحالات التي أبلغت بها الشرطة في عام ٢٠٠٩ والتي بلغت ١٠٤ حالات عندما قام الخبير المستقل بزيارة أرض البنط في شباط/فبراير ٢٠١١، أمراً خطيراً.

١١٠- ويُعدّ الطلب الذي تقدمت به سلطات أرض البنط لدى وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال للحصول على المساعدة فيما يتعلق بوضع تشريعات تمتثل لمعايير حقوق الإنسان مبادرة جيدة وينبغي أن يتبعها تعاون مماثل في مجالات أخرى.

دال - الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

١١١- من المحزن أن الجفاف الذي كان ينشر الموت الدمار ببطء دون هوادة في مختلف ربوع الصومال طوال الشهور الستة الماضية لم يحظ بالاهتمام الواجب من قبل المجتمع

الدولي. ويمكن القول بأن النداء الموحّد الذي أطلقته وكالات الأمم المتحدة للحصول على الأموال اللازمة لبرنامجها الخاص بالصومال لم يموّل إلا بنسبة النصف قد أسهم في ما يشاهد من أوضاع تبعث على الأسى. ومن الضروري للغاية أن يقدم المجتمع الدولي فوراً الأموال اللازمة للحكومة الاتحادية الانتقالية وأن تتفادى الأمم المتحدة وقوع المزيد من الكوارث.

١١٢- ويثني الخبير المستقل على القرار الذي اتخذته الحكومة الكينية والقاضي بفتح حدودها باستمرار أمام اللاجئين الصوماليين للجوء إلى أراضيها. ومن الأمور الجديرة بالثناء كذلك القرار الذي اتخذته للمساح بتوسعة مخيمات اللاجئين في داداب لإيواء المزيد من اللاجئين الصوماليين. ويحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على تزويد كينيا بالمساعدة اللازمة لتعويض السلطات المحلية لمواجهة ارتفاع العبء الواقع على الميزانية التي عليها أن تتحملها في هذا الصدد.

١١٣- وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وشركائها الدوليين إدراج التوصيات ذات الصلة المتمخضة عن الاستعراض الدوري الشامل في خططها وبرامجها وأن تزود الحكومة الصومالية بالدعم التقني والمالي لتنفيذ التوصيات.

١١٤- وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، أن تضمن التمويل المناسب للتعجيل بإنشاء نظام لتعقب الخسائر المدنية ومركز لتوجيه النيران في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى يتسنى إقامة هاتين الآليتين في أقرب فرصة ممكنة.

١١٥- ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم بالكامل الجهود التي تبذلها اليونيسيف وشركاؤها من أجل دعم تنفيذ البرامج الرامية إلى منع تجنيد الأطفال من قبل المجموعات والقوات المسلحة، وإعادة إدماج الأطفال الذين ارتبطوا في السابق بالمجموعات والقوات المسلحة.

١١٦- وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في المشاركة في دعم الحلم الذي يراود رئيس الوزراء والمتمثل في افتتاح مدرسة واحدة ومستشفى واحد كل شهر. وقد يكون من وسائل تحقيق ذلك تمكن آحاد الدول من رعاية مدرسة أو مستشفى أو ما يزيد على ذلك.

١١٧- وينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يعززا تعاونهما بشأن القضايا المتعلقة بحماية المدنيين وضمان المسارعة بتعزيز فعالية الفريق العامل المشترك بينهما حتى يكون بمثابة آلية للتنسيق في هذا المجال الرئيسي.

١١٨- وقد عانت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، وهي من الأمور الحاسمة الأهمية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصومال

وللتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان من كثرة تقلّب الموظفين العاملين فيها في السنوات الثلاث المنصرمة. ويجب إيلاء أقصى درجات الاهتمام لضمان استقرار عدد الموظفين في الوحدة لتلافي تعطّل العمل والخطط الموضوعة.

١١٩- وانسحاب حركة الشباب في الآونة الأخيرة من مقديشو يجعل من مشاركة المجتمع الدولي في النهوض بالأعباء مع الحكومة الاتحادية الانتقالية أمراً أكثر أهمية من أي وقت مضى وخاصة في هذه المرحلة الحاسمة. وهناك الآن حاجة أخرى لزيادة الحضور الدولي في مقديشو للحيلولة دون حدوث فراغ قد يزعزع استقرار العاصمة ويسمح لها مرة أخرى بالسقوط في براثن أمراء الحرب. والأهم من ذلك أن ينظر المجتمع الدولي في وزع قوة دولية للحماية لتسهيل عمل الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية في مقديشو.